معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 14/ العدد 2 (ديسمبر 2019): ص.ص:261-276

سياسة الدعم الفلاحي للقروض القصيرة الأجل وأثرها على إنتاج الحبوب في ولاية أم البواقي: دراسة مقطعية زمنية للفترة 2009-2015

Short Term Loan Support Policy and its Impact on Cereal Production in Oum El - Bouaghi province: A Panel-Data Study during the Period 2009-2015

محمد الشريف بن زواي[1] * لخميسي الواعر[2]

Mohamed Cherif Ben Zouai[1]* Lekhmissi Louaar[2]

[1]جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي- الجزائر- benzouaimed@hotmail.fr

[2]جامعة غرداية- الجزائر- lekhmissi_lr@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/05/06؛ **تاريخ القبول**: 2019/10/05

ملخص:

تقيس هذه الدراسة أثر سياسة دعم قرض الرفيق على إنتاج الحبوب في ولاية أم البواقي، من خلال استخدام نموذج بانل (Panel- Data) متوازن للفترة 2009-2015، وقد أظهرت النتائج وجود أثر معنوي موجب للدعم من خلال القروض قصيرة الأجل على إنتاج الحبوب على مستوى ولاية أم البواقي في المدى القصير مع وجود اختلاف في الأثر الفردي بين المناطق محل الدراسة. وهذا التأثير الإيجابي يؤكد على نجاح سياسة دعم القروض الفلاحية قصيرة الأجل، ولكن بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة يبقى إنتاج هذه المحاصيل الإستراتجية متواضع مقارنة بالطلب عليها، وهذا ما يعبر عن الدور المحدود الذي يؤديه البنك اتجاه توسيع عملية تمويل القطاع الفلاحي،بالرغم من أهميته في تحقيق التنمية الفلاحية ورفع معدلات النمو الفلاحي في الجزائر.

* المؤلف المرسل: محمد الشريف بن زواي،البريد الالكتروني: benzouaimed@hotmail.fr

* Corresponding author: Mohamed Cherif Ben Zouai, e-mail: benzouaimed@hotmail.fr

كلمات مفتاحية: قروض فلاحية،إنتاج فلاحي، دعم الفلاحي، بيانات مقطعية زمنية.

Abstract:

This study measure the impact of RAFIK Loan Support Policy on cereal production in Oum El-Bouaghi province, through the use of a balanced Panel Data model for the period 2009-2015. The results show a significant effect of short loan support policy on Cereals production in Oum El-Bouaghi province in the short run with a difference in the individual impact between the areas chosen in the study. This positive impact confirms the success of the short-loans support policy. However, despite the positive results achieved, the production of these strategic crops remains modest compared to demand. This reflects the limited role played by the Bank in expanding the financing of the agricultural sector, achieving agricultural development and raising agricultural growth rates in Algeria.

Keywords: Agricultural Loans ; Agricultural Production ; Agricultural Support ; Panel-Data.

Résumé:

Cette étude mesure l'impact de la politique de soutien agricole avec le crédit de RAFIK sur la production de céréales dans la Wilaya d' Oum El-Bouaghi, à travers l'utilisation du modèle de données de panel équilibré pour la période 2009-2015. Les résultats ont montré un effet significatif de la politique de soutien à court terme sur les céréales dans la Wilaya d'Oum El-Bouaghi à court terme avec une différence dans l'impact individuel entre les zones choisies dans l'étude. Cet impact positif confirme le succès de la politique de soutien agricole avec les crédits à court terme. Cependant, malgré les résultats positifs obtenus, la production de ces cultures stratégiques reste modeste par rapport à la demande. Cela reflète le rôle limité joué par la Banque dans l'expansion du financement du secteur agricole, la réalisation du développement agricole et l'augmentation des taux de croissance agricole en Algérie.

Mots-clés: Prêts agricoles ; Production agricole ; Soutien à l'agriculture ; Panel-Data.

1. المقدمة:

تعد مشكلة تحقيق الأمن الغذائي أحد أهم الأحداث المعاصرة التي شغلت كل الدول سواء المتقدمة أو النامية، وهذا راجع لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما جعلها تعمل جاهدة من أجل توفير مختلف الاحتياجات الغذائية اليومية لأفرادها، وهذا من خلال تحسين الإنتاج الفلاحي كمًا ونوعا. كما يؤدي التمويل دورا هاما في زيادة الإنتاج الفلاحي عبر توفير المواد اللازمة للاستثمار الفلاحي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي ورفع الدخل القومي وتوفير مناصب الشغل. وتعد الجزائر أحد أكبر الدول التي تعاني من نقص الغذاء وهذا كونها تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد المواد الغذائية وبخاصة مجموعة الحبوب،وذالك لضعف الإنتاج المحلي الذي لا يلبي سوى ربع احتياجات السكان، وهذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى تبني مجموعة من السياسات والمخططات من أجل تحسين أداء القطاع الفلاحي وبخاصة الجانب التمويلي الذي كان يعد أحد أهم العراقيل التي حالت دون رقي هذا القطاع.

وتعد سنة 2000منعرجا هاما في مسار القطاع الفلاحي الذي من خلاله أدركت الدولة أهمية تحقيق الأمن الغذائي والقومي وهذا بفعل التجربة التي عاشتها خلال الفترات السابقة وخاصة فترة التسعينات التي شهدت تراجع كبير في أسعار المحروقات والذي بدوره أدى إلى تراجع الدخل الوطني ما انعكس سلبا على توفير الغذاء للمواطن الجزائري سواء بالاستيراد أو الإنتاج المحلي والذي كان عرضة لشح التمويل الذي كان موجها له. و خلال سنة 2000 شهدت أسعار المحروقات انتعاشا ملحوظا ساهم في زيادة دخل الدولة.هذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى تبني برامج تنموية ضخمة اتفق خبراء الاقتصاد على أنها الأهم والأعلى منذ الاستقلال فيما يخص المبالغ المرصودة لها وذلك دون اللجوء إلى المديونية الخارجية، كما تم تعزيز دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل النشاط الفلاحي وهذا كونه يمثل أحد أهم الأضلاع في عمليات الإنتاج الفلاحي إذ يوفر الموارد المالية لكافة المدخلات إضافة إلى العمليات الفلاحية المختلفة والتي تتطلب موارد مالية ضخمة يعجز عن توفيرها معظم الفلاحين خاصة صغار الفلاحين بأساليب وصيغ مختلفة (الرفيق، التحدي، الليزينغ... وغيرها). وعلى الرغم من أهمية التمويل البنكي فهو مازال يمثل أحد أهم التحديات الماثلة أمام نمو وتطور القطاع الفلاحي في الجزائر.

خلال الفترة 2000- 2014 اعتمدت الجزائر على برامج تنموية طموحة من أجل رفع أداء القطاع الفلاحي وجعله يساهم في الناتج الوطني ورفع الإنتاج الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي. وقد تمثلت هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي يغطي الفترة 2000-2001 وتم رصد مبلغ 525 مليار دينار أي ما يعادل 07 مليار دولار كما تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو ويغطي الفترة 2005- 2009 والذي خصص له غلاف مالي يقدر بحوالي 8705 مليار دينار أي ما يعادل 114 مليار دولار وكان نصيب القطاع الفلاحي من هذا المبلغ 300 مليار دينار جزائري أما فيما يخص برنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي جاء لتكملة الجهود السابقة والذي يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر فقد رصد له مبلغ 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار يغطي الفترة 2010-2014 كما شهد نصيب الفلاحة هو الآخر زيادة في المبلغ المخصص له حيث قدر بـ 1000 مليار دينار[1].لقد تم رصد هذه المبالغ الهائلة التي تصب كلها في تمويل القطاع الفلاحي قصد تذليل المشاكل أو المعوقات التمويلية التي كانت تواجهه ومن ثم رفع الإنتاج الفلاحي وبلوغ الأمن الغذائي.

يعد قرض الرفيق أحد أهم الصيغ التمويلية القصيرة الأجل التي تم استحداثها من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة بينه ووزارة الفلاحة من أجل تمويل القطاع الفلاحي، والذي تم المصادقة عليه في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008 بالأمر رقم 12/08 بتاريخ 2008/07/24[2]، ومن مميزاته معدل الفائدة المعدوم والذي تتحمله الدولة ممثلة في وزارة الفلاحة كاملا 5.25%[3].وهذه الصيغة موجهة بخاصة لتمويل إنتاج الحبوب من خلال توفير مختلف البذور والأسمدة وتمويل عمليات الحرث المختلفة وغيرها (قريد، 2015).

(1)- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص ص: 64-65.

(2)- قانون المالية التكميلي رقم 08-02 المؤرخ في 24-01-2008، ص: 17.

(3)- مصطفى قريد ، دراسة تقييمية لتأثير سياسة التجديد الريفي والحضري على منتجي الحبوب في الجزائر- حالة القمح-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، جامعة المسيلة، 2015، ص: 301.

كما أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تمويل القطاع الفلاحي وسياسات الدعم الفلاحي والإنتاج الفلاحي ومن بين هذه الدراسات دراسة عياش خديجة (عياش، 2011)؛ زبيري رابح (زبيري، 2004)؛ زاوي بومدين (زاوي، 2016)، مولاي علي هواري (مولاي، 2016).

ترتكز هذه الورقة البحثية على قياس أثر أحد أهم سياسات الدعم المالي في القطاع الفلاحي الذي تستخدمه الحكومة الجزائرية ألا وهي سياسة دعم القروض الفلاحية وبخاصة قرض الرفيق ومدى مساهمتها في رفع إنتاج الحبوب، وسوف يتم قياس أثر هذا النوع من القروض من خلال استخدام نموذج الانحدار البانل (Panel-Data) المتوازن على ولاية أم البواقي خلال الفترة 2009-2016، حيث تعد هذه الولاية قطب فلاحي مهم في الجزائر فقد حققت نسبة نمو تقدر بـ 51 بالمائة سنة 2014 حسب تقرير وزارة الفلاحة [1].كما تشغل زراعة الحبوب مساحة هامة تقدر ب 203828.5 هكتار في ظل مساحة زراعية كلية قدرت ب 360885 هكتار،ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 7% من الإنتاج الوطني حيث بلغ الإنتاج سنة 2014 حوالي 240000 قنطار[2]،مما يعني أن لبرامج التنمية الفلاحية الموجهة لهذه الولاية أثر كبير وواضح في تحسين أوضاع القطاع الفلاحي ورفع الإنتاج الفلاحي لديها خاصة إنتاج الحبوب.وهذا بالرغم من جملة المشاكل التي تواجه تطور ونمو القطاع الفلاحي لدى هذه الأخيرة،كونها تقع في منطقة الهضاب العليا ذات الطبيعة الشبه جافة والغالبية من الفلاحين يمارسون النشاط الفلاحي التقليدي، بالإضافة إلى كون هذه الولاية تركز كل جهودها نحو إنتاج الحبوب. كما أن ولاية أم البواقي لا تعد ولاية فلاحية مئة بالمائة وإنما تمارس أنشطة اقتصادية أخرى صناعة وخدمات.ما يدفعنا إلى محاولة معرفة مدى مساهمة القروض البنكية في تحقيق هذه النتائج.

تدور فعاليات هذه الدراسة حول الإجابة على الإشكالية التالية: **هل هناك أثر معنوي لقرض الرفيق الذي يحضا بدعم من طرف الحكومة على إنتاج الحبوب في**

(1)- Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Évaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole, 2014.

(2)- مديرية المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي، وثائق منشورة على مستوى المديرية، 2014.

ولاية أم البواقي ؟.

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية التي مفادها:

- هناك أثر معنوي للقروض الممنوحة في إطار سياسة دعم تمويل إنتاج الحبوب في ولاية أم البواقي.
- هناك أثر متماثل بين مختلف المناطق محل الدراسة فيما يخص القروض الممنوحة وذالك لوقوعها في نفس المنطقة.
- يعتمد الفلاح المنتج في ولاية أم البواقي على التمويل البنكي بالدرجة الأولى من أجل القيام بالعمليات الإنتاجية.

الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر سياسة دعم القروض على أداء القطاع الفلاحي وذلك باعتبارها قروض مدعمة من قبل وزارة الفلاحة وبضمان الحكومة لدى البنك، من خلال تحليل تجريبي باستخدام نموذج البانل المتوازن على البيانات السنوية للفترة 2009-2015.

ويتم تنظيم عرض الورقة البحثية على النحو التالي: في القسم الثاني تقدم مراجعة الأدبيات السابقة على الإنتاج الفلاحي وسياسات الدعم والتمويل الفلاحي، القسم الثالث يعرض أسلوب ومنهج الدراسة، يليها القسم الرابع الذي يعرض النتائج والمناقشة وأخيرا القسم الخامس خصص للخلاصة والتوصيات.

2- الأدبيات السابقة

لقد حضي موضوع دعم تمويل القطاع الفلاحي باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وهذا كون أهمية هذا القطاع في توفير الغذاء اليومي لمختلف الشعوب. كما تشير النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية إلى أهمية ودور الحكومات في الحياة الفلاحية، ما أدى بها إلى انتهاج سياسات واستراتجيات مختلفة اتجاه القطاع الفلاحي حيث عملت على الدفاع عن هذه السياسات والاستراتيجيات وتجسيدها، وتؤكد العديد من الدراسات أن هناك تأثيرا كبيرا لسياسة تمويل القطاع الفلاحي على رفع الناتج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر. ومن بين هذه الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

دراسة زبيري (زبيري،2004) حول مختلف آليات وسياسات الدعم الفلاحي التي انتهجتها الجزائر، مشيرا فيها إلى أن إلغاء الدعم على القطاع الفلاحي في الجزائر أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار الفائدة على القروض، ما انعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي، ودفعت هذه الآثار السلبية الحكومة إلى العودة لسياسة دعم فلاحي جديدة تقوم على دعم الفلاحين المنتجين بدل من دعم كل الفلاحين.

كما قام طه (طه، 2012) بدراسة حول العلاقة بين كفاءة الدعم الفلاحي على إنتاج محصول القمح في الجزائر وخص الدراسة التطبيقية على ثلاثة ولايات تعد الأكثر إنتاجا لمحصول القمح على المستوى الوطني وهي سطيف؛ تيارت؛ المدية وهذا من خلال اعتماد فترتين للمقارنة 1990-1999 تتميز هذه الفترة بغياب الدعم والفترة الثانية 2000-2009 تتميز بوجود الدعم وهذا باستخدام نموذج التحليل ألعاملي. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين سياسة الدعم وإنتاج محصول القمح وهذا مقارنة بالفترة الأولى التي عرفت تراجع في دعم القطاع الفلاحي أما على مستوى الأثر الفردي فهناك تباين فيما بين المناطق محل الدراسة وهذا راجع لعدة عوامل منها كميات التساقط وخصوصيات كل منطقة.

وهناك دراسة نظرية أخرى قام بها (قريد، 2015) تدور حول تقييم اثر سياسة التجديد الريفي والحضري على إنتاج الحبوب في الجزائر، وذالك بإلقاء الضوء على أهم العوائق والمشاكل التي حالت دون ارتقاء إنتاج الحبوب وبالأخص شعبة القمح. وقد خلصت الدراسة إلى أن منافسة فروع الإنتاج الأخرى والتي تعتبر من وجهة نظر الفلاح أكثر ربحية واقل خطرا بالنسبة للقمح وهذا ما حال دون تحقيق الأهداف المرسومة.

دراسة بن زواي (Benzouai، 2016) قام من خلال هذه الدراسة بقياس أثر دعم الإسكان الريفي على زيادة النشاط الفلاحي في منطقة عين امليلة التي تعد أحد مقاطعات أم البواقي خلال الفترة 2004-2014 باستخدام نموذج البانل(Panel -Data). وفي نهاية الدراسة استطاع الباحث أن يؤكد أهمية سياسة الإسكان الريفي ودورها في استقرار الفلاحين ما انعكس على زيادة النشاط الفلاحي في هذه المنطقة بالرغم من كونها ذات طابع تجاري. كما حث الباحث على ضرورة مواصلة الدولة دعم هذه السياسة وتوسيع نطاقها.

وما يزيد التأكيد على الدراسات السابقة هي الدراسة التي قام بها زاوي (2016) حول العلاقة بين سياسة تمويل القطاع الفلاحي وإنتاج القطاع في الجزائر خلال الفترة 2009-2015 باستخدام أسلوب (panel) لتحليل البيانات على عينة تتكون من 15 ولاية تقع في الغرب الجزائري، وفي نهاية الدراسة استطاع الباحث تأكيد الدور الفعال للقروض المدعمة على تمويل القطاع الفلاحي ومن ثمة زيادة الناتج الفلاحي. كما حث الباحث على ضرورة تعزيز التنسيق في تمويل القطاع الفلاحي بين كل من الدولة والقطاع البنكي.

تختلف هذه الدراسة عن باقي الدراسات كونها تعتمد على توظيف المنهج التجريبي، كما أننا سوف نقوم بتوضيح أثر القروض على الناتج الفلاحي بالاستعانة بالأنواع الثلاثة للقروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أي أهمية كل نوع من هذه القروض على النشاط الفلاحي.

3- أسلوب ومنهج الدراسة:

3-1- عينة الدراسة:

لاختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اختيار عينة تتكون من29 بلدية تابعة لولاية أم البواقي تنقسم حسب عدد الوكالات المتواجدة بالولاية إلى ستة مناطق (عين امليلة؛ أم البواقي؛ سوق نعمان؛ عين البيضاء؛ عين فكرون؛ مسكيانة) وذلك حسب مصدر تمويل كل بلدية، وهذا بحكم تخصص كل وكالة في تمويل عدد معين من البلديات، وذالك خلال الفترة 2009-2015 لجعل انحدار البيانات المقطعية متوازنا. وتم الحصول على البيانات من مديرية المصالح الفلاحية فيما يخص تطور الإنتاج أما فيما يخص الإحصائيات المتعلقة بالقروض الممنوحة فقد تم تزويدنا بها من المجمع الجهوي للاستغلال لبدر. يعود اختيار الفترة إلى أنه قد تم في هذه الفترة تخصيص مبلغ مالي ضخم لدعم تمويل القطاع الفلاحي حيث قدر بـ 1000 مليار دينار في ظل البرنامج الخماسي، والذي كان يركز أكثر على تمويل الولايات الواقعة في الهضاب والجنوب[1].

(1)-Ministère de L'Agriculture et Développent Rural, Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme Quinquennal 2010-2014, Novembre 2010, Algérie.

لبناء نموذج الدراسة، تم التعبير عن مجموعة الحبوب بالرمزPA كمتغير تابع يحوي على مجموعة الحبوب (القمح اللين، القمح الصلب، الشعير والشوفال). وفي هذه الدراسة هناك متغير واحد مستقل يتمثل في القروض القصيرة الأجل (قرض الرفيق)والذي يرمز له بـ CCTوالتي يتم منحها لغرض شراء البذور والمبيدات وتمويل عمليات الحرث وغيرها من النشاطات المصاحبة لعملية الإنتاج.

2-3- نموذج الدراسة:

يعطى نموذج انحدار البانل (panel-data) وفق الصيغة التالية:[1]

$$Y_{i,t} = a_i + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \qquad (1)$$

حيث $y_{i,t}$ تعبر عن الإنتاج الفلاحي في المنطقة i خلال الفترة t؛ و aiترمز للتأثير الخاص بكل مفردة عن طريق حصر المحددات الخاصة بالإنتاج الفلاحي التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى وهو بذالك يحسب الخصائص غير المشاهدة عبر المفردات مع ثبات الزمن، كما أن ذلك التأثير إما أن يخضع لمنهج التأثيرات الثابتة أو منهج التأثيرات العشوائية من خلال تطبيق اختبار "Hausman"؛ B شعاع يعبر عن المعاملات المراد تقديرها والخاصة بالمتغيرات المفسرة (القروض الفلاحية القصيرة الأجل) المعتمدة في النموذج؛ Xi,t مصفوفة لمجموعة المتغيرات المفسرة المعتمدة في النموذج الخاصة بالمفردة i في الزمن t؛ الرمز الأخير $\varepsilon_{i,t}$ شعاع للخطأ العشوائي للمفردة i في الزمن t.

وقد تم صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$PA_{i,t}=a_i+B_1 CCT + \varepsilon_{i,t} \qquad (2)$$

تقدير نموذج البانل (Panel) المناسب:

(1)-Benzouai.Med Cherif, Measuring the Effect of Rural Housing Support on Agricultural Activity: A Panel-Data Analysis for Ain M'lila Province, International Journal of Research &Methodology in Social Science Vol. 2, No. 3, 2016, p: 09.

ووفقا لما جاء به قرين (green,1993)، يمكننا اختيار نموذج البانل الأمثل من خلال القيام ببناء ثلاثة نماذج ثم اختيار النموذج الأنسب لهذه الدراسة وهي كالآتي:[1]

- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS regression): يفترض هذا النموذج أن الأثر الفردي ai هو نفسه من أجل جميع الوحدات المقطعية.
- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model) : ويكون فيه الأثر الفردي ai عبارة عن مجموعة ثابتة من الحدود الخاصة بكل وحدة مقطعية.
- نموذج التأثيرات العشوائية (Radom Effect Model). ويعتبر فيه الأثر الفردي ai ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

ولاختيار نموذج البانل الأمثل يمكن اعتماد أسلوبين أساسيين، إما البدء بالاختيار بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة، أو وفق الأسلوب الثاني الذي يتم فيه البدء بالاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التجميعي، وكل أسلوب يخضع لاختبار معين.وسيتم الاختيار بين هذه النماذج بالاعتماد على اختبارين:[2]

- اختبار هوسمان (Housman): للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

- اختبار وولد (Wald): للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التجميعي.

4- عرض ومناقشة النتائج

4-1- عرض النتائج

يوضح الجدول رقم (1) نموذج التأثيرات الثابتة المعتمد في الدراسة والذي يظهر أن معامل التحديد الخاص به والذي قدر بـ0.71 أي أن النموذج يفسرحوالي71% من التغيرات الحاصلة في إنتاج الحبوب.

(1)- Greene W, Econometric Analysis, (2nd ed), New York: Macmillan, 1993, p: 283.

(2)- محمد الشريف بن زواي و نسرين بن زواي ، تطبيقات النماذج المقطعية الزمنية (Panel-Data) في الدراسات الاقتصادية باستخدام برنامج إفيوز (Eviews)، يوم دراسي حول التقنيات الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة أم البواقي، 2016، ص: 20.

الجدول رقم (1): نتائج التحليل الإحصائي للبانل (Panel- Data)

The model	Fixed Effect Model (التأثيرات الثابتة)	Pooled Effect Model (التجميعي)	Random Effect Model (التأثيرات العشوائية)
C	48149.72*	*82394.66	81683.24*
CCT	4.0605*	*4.8205	5.5305*
D1(ام البواقي)	41014.59*	/	/
D2(عين البيضاء)	65250.09*	/	/
D3(مسكيانة)	-1182.67	/	/
D4(سوق نعمان)	-17694.16	/	/
D5(عين فكرون)	122717.2*	/	/
R^2	0.714822	0.026323	0.037069
R^2(adjusted)	0.596818	0.001981	0.012996
F(statistic)	(0.000036) 6.057584	(0.304637) 1.081366	(0.221868) 1.539858
Wald test	20.76352 (0.009)		
Observation	42	42	42

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 8).

تظهر المعاملات عند مستوى الدلالة المعنوية % 5مرفقة بالرمز *

حيث المتغيرات (D1.....D5) هي متغيرات صورية وهمية تأخذ القيمة (0،1)، يستدعي نموذج التأثيرات الثابتة وجودها لتعبر عن كل فرع على حدة.

يظهر من خلال الجدول رقم (1) أن القوة التفسيرية للنموذج التجميعي ضعيفة حيث قدرتR2 بـ (0.026) وهذا ما يعبر عن نسبة التغيرات الحاصلة في النموذج أما العوامل الأخرى فهي من خارج النموذج، كذالك الأمر بالنسبة للنموذج العشوائي حيث قدرت R^2 بـ (0.037). أما بالنسبة لنموذج التأثيرات الثابتة فقد قدر R^2بـ (0.71) وهذا ما يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأصح لهذه الدراسة وما يؤكد ذالك هو اختبار(Wald)، وقد تم الحصول على قيمة إحصائية وولد المحسوبة مساوية

لـ(20.76352) وهي تتبع توزيع كاي تربيع (Chi-sq) من الدرجة الخامسة، كما أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغت 0.009وهي أقل من القيمة المعنوية المعمول بها 0.05% ما يؤكد أن النموذج المناسب لهذه الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة.

2-4 - اختبار صلاحية النموذج

حتى يتم اعتماد النموذج والعمل به، وجب التحقق من صلاحيته وذلك باختبار فروض طريقة المربعات الصغرى المتمثلة في التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية والارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية،أما مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي فهي غير واردة كون نماذج البانل تسمح بالتخلص منها أو التقليل منها بدرجة كافية بظهورها.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:** يوضح الشكل الموالي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لجارك بيرا (jarque-bera) للأخطاء العشوائية في نموذج التأثيرات الثابتة.

الشكل رقم (1): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية الخاصة بنموذج التأثيرات العشوائية.

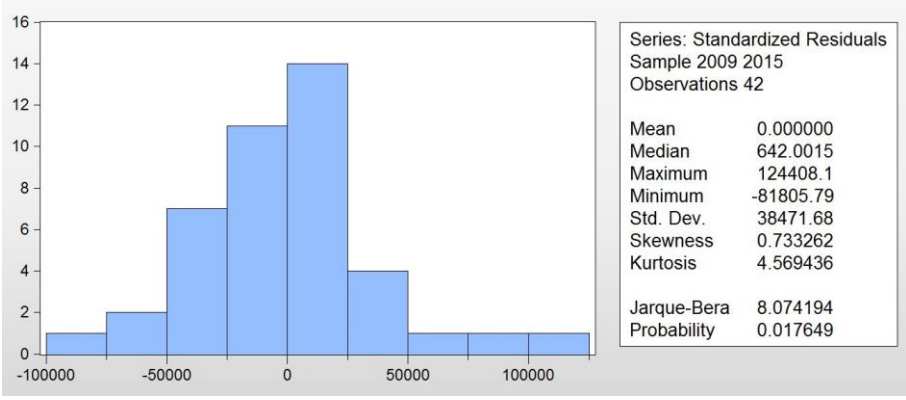

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 8).

يظهر من الشكل أعلاه أن القيمة الاحتمالية (p-value)والتي قدرت بـ: 0.017649 هي أكبر من القيمة المعنوية المعمول بها 0.01، ومنه الأخطاء العشوائية للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الارتباط الخطي للأخطاء العشوائية:** للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي للخطأ العشوائي، تم الاستعانة باختبار (Q-statistic) وجاءت النتائج معروضة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة.

Date: 09/13/17 Time: 16:09
Sample: 2009 2015
Included observations: 42

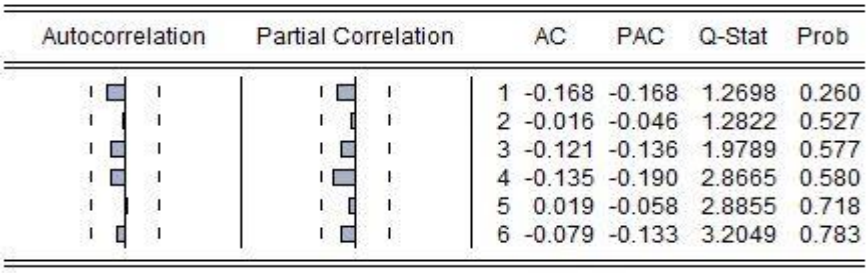

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.168	-0.168	1.2698	0.260
		2	-0.016	-0.046	1.2822	0.527
		3	-0.121	-0.136	1.9789	0.577
		4	-0.135	-0.190	2.8665	0.580
		5	0.019	-0.058	2.8855	0.718
		6	-0.079	-0.133	3.2049	0.783

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8).

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن كل القيم الاحتمالية الواردة بالعمود (prob) هي أكبر من القيمة المعنوية 0.05، أي يتم قبول الفرضية التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة.ومن خلال مجموعة الاختبارات التي قمنا بها يتضح أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الموافق لهذه الدراسة.

3-4- مناقشة النتائج

يعطى نموذج الدراسة وفق الصيغة التالية:

PA= 48149.72+ 4.0605 CCT(عين امليلة)

PA=41014.59+ 4.0605 CCT(أم البواقي)

PA=65250.09+ 4.0605 CCT(عين البيضاء)

PA=122717.2+ 4.0605 CCT(عين فكرون)

من خلال نموذج الدراسة أعلاه يتبين لنا أن هناك علاقة قوية بين كل من القروض القصيرة الأجل مع إنتاج الحبوب بولاية أم البواقي، وهذا ما نلمسه من خلال

معامل التحديد الذي قدر بحوالي 71%، حيث يفسر التغير في حجم القروض القصيرة الممنوحة 71% من التغير في إنتاج الحبوب، كما أن هذا النوع من القروض لا يشكل مصدر خطر كبير بالنسبة للبنك، حيث أدت الضمانات التي قدمتها الحكومة للبنك دورا كبيرا في تعزيز التمويل الفلاحي بالمنطقة، من خلال تحمل الدولة لسعر الفائدة المطبق على القرض بنسبة 100%. حيث جاءت العلاقة موجبة بين كل من القروض القصيرة الأجل وإنتاج الحبوب،وقدرت قيمة معامل القروض بـ:(4.0605).كما تظهر الدراسة أيضا خصوصية كل منطقة بالولاية، وهذا حسب ما يبنه نموذج التأثيرات الثابتة الذي تم اعتماده في هذه الدراسة.

أما على مستوى الأثر الفردي فإن هناك اختلاف بين المناطق محل الدراسة، حيث ظهرت إشارة الثابت الخاص بكل من عين امليلة، أم البواقي، عين البيضاء وعين فكرون موجبا، فقد جاءت على التوالي (48149.72، 41014.59، 65250.09، 122717.0)، وهذا ما يدل على أن هناك عوامل أخرى تؤثر على إنتاج الحبوب بالولاية إلى جانب التمويل البنكي. بقية المناطق أظهرت معاملات غير معنوية.

5- الخاتمة:

كان الهدف من التعزيزات المالية الضخمة التي رصدتها الحكومة الجزائرية هو بلوغ الأمن الغذائي، و إدراك الحكومة أنه لتحقيق ذالك لابد من رفع الإنتاج الفلاحي، من خلال العمل على توفير أحد أهم متطلباته والمتمثلة في توفير التمويل اللازم له، وخاصة بعد الوضعية المالية المريحة التي عاشتها الدولة، وكما أن هناك تجاوب من طرف البنوك التجارية التي تعد أحد أطراف السياسة الفلاحية في الجزائر، وما شجع البنوك على منحها هو كون القروض القصيرة الأجل أقل مخاطرة من بقية أنواع القروض الأخرى، كما أنها تحضا بضمانات الحكومة والنتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تؤكد ذالك. بالرغم من النتائج المتوصل إليها يبقى إنتاج الحبوب في الجزائر دون المستوى المطلوب وهذا راجع إلى ضعف تمويل الاستثمارات الفلاحية والتي هي الأخرى تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية.

تقترح هذه الدراسة قيام الجهات الفاعلة بتقديم حوافز أكبر لحث البنوك على التعاون مع الحكومة في إطار تمويل القطاع الفلاحي وتقاسم المخاطر، وكذالك تنشيط

الإقراض في الحلقات الإنتاجية الضعيفة والمتمثلة بشركات التجهيز الفلاحي، التسويق الفلاحي، استصلاح الأراضي وتعزيز توافر مختلف مصادر المياه الفلاحية على أن يعتمد في دراسة هذه المشاريع دراسة الجدوى الاقتصادية. كما يجب على البنوك ممارسة الرقابة على القروض الممنوحة وهذا قصد ضمان استغلال القروض وفقا للغرض الذي أسست لأجله. محاولة ابتكار صيغ تمويل جديدة تتلاءم وثقافة الفلاح.

6- قائمة المراجع:

(1)- بن الحبيب طه، أثر سياسة الدعم على الإنتاج الفلاحي في الجزائر دراسة حالة منتج القمح، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر3، 2012.

(2)- بن زواي محمد الشريف و بن زواي نسرين، تطبيقات النماذج المقطعية الزمنية (Panel-Data) في الدراسات الاقتصادية باستخدام برنامج إفيوز (Eviews8)، يوم دراسي حول التقنيات الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة أم البواقي، 2016.

(3)- زاوي بومدين، التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة كمية)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، 2016.

(4)- قانون المالية التكميلي رقم 08-02 المؤرخ في 24-01-2008.

(5)- قريد مصطفى، دراسة تقييمية لتأثير سياسة التجديد الريفي والحضري على منتجي الحبوب في الجزائر- حالة القمح-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، جامعة المسيلة، 2015.

(6)- مديرية المصالح الفلاحية، وثائق منشورة على مستوى المديرية، ولاية أم البواقي، 2014.

(7)- زبيري رابح، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004.

(8)- عماري زهير ، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

(9)- Benzouai.MedCherif**,** Measuring the Effect of Rural Housing Support on Agricultural Activity: A Panel-Data Analysis for Ain M'lila Province, International Journal of Research &Methodology in Social Science Vol. 2, No. 3, 2016.
(10)-Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Évaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole,2014.
(11)- Ministère de L'Agriculture et Développent Rural, Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme Quinquennal 2010-2014, Novembre 2010, Algérie.
(12)- Greene W, Econometric Analysis, (2nd ed), New York: Macmillan, (1993).